

الإمارات تتجاوز تحديات إمدادات الحبوب بتنويع المصادر



نجحت دولة الإمارات في تنويع مصادر وارداتها من الخارج بفعل سياساتها الاقتصادية والتجارية الحكيمة، وهذا ما انعكس إيجاباً على أسواقها المحلية من ناحية وفرة مخزونها الاستراتيجي من السلع المتعددة والحبوب - على وجه التحديد مادة القمح، التي تعد أهم مكون غذائي للإنسان.

وعززت الإمارات من خلال اتفاقياتها التجارية والتوسع في شراكاتها الاقتصادية المشتركة في استمرار تدفق وانسيابية كافة السلع في ظل الأزمات العالمية أهمها، توقف سلسلة الإمداد نتيجة تداعيات «الجائحة»، وكذلك التوترات الجيوسياسية التي تشهدها أوروبا والتي تعد مصدراً مهماً للحبوب على مستوى العالم، الأمر الذي نأى بأسواق الإمارات بعيداً عن توقف سلسلة الإمدادات أو تأخرها، وإن شهدت الكثير من السلع ارتفاعات مستمرة خلال العامين الماضيين نتيجة لتحكم الأسواق العالمية بها أو حتى لظروف الشحن البحري.

فيما يتعلق ب واردات الإمارات من الحبوب؛ فقد تجاوزت العام الماضي 2021 حاجز 4 مليارات درهم بحسب بيانات التجارة الخارجية غير النفطية، توزعت كالاتي: الأرز 1.4 مليار درهم، الحنطة والقمح 1.3 مليار درهم، الذرة 740

مليون درهم، الشعير 440 مليوناً، الشوفان 50 مليوناً، الحنطة السوداء والدخن وحبوب العصافير 40 مليوناً، حبوب السورغوم 10 ملايين، والشيم/ الجودار 7 ملايين درهم

الحبوب

واستأثرت منطقة آسيا على الحصة الأكبر من الحبوب المصدرة تجاه الإمارات بنسبة 47% تمثل ما قيمته 1.877 مليار درهم، وجاءت كالتالي: الهند 1.5 مليار درهم تمثل 37% من الإجمالي الكلي، باكستان 230 مليون درهم (6%)، فيتنام 100 مليون درهم (2.5%)، تايلاند 30 مليون درهم (0.7%)، الصين 10 ملايين درهم (0.25%)، سريلانكا 7 (0.2%) ملايين درهم.

وجاءت أمريكا اللاتينية ثانياً بحصة 14.6% تمثل ما قيمته 584 مليون درهم، توزعت كما يلي: الأرجنتين 490 مليون درهم (12%)، البرازيل 70 مليون درهم (1.7%)، باراغواي 20 مليون درهم (0.5%)، بيرو 4 ملايين درهم

ثم القارة الأوروبية بحصة 14.6% وبقيمة 583 مليون درهم، جاءت كما يلي: روسيا 280 مليون درهم (7%)، رومانيا 220 مليون درهم (5.5%)، أوكرانيا 40 مليون درهم (1%)، بلغاريا 20 مليون درهم (0.5%)، صربيا 10 ملايين درهم (0.25%)، إيطاليا 5 ملايين درهم (0.1%)، بريطانيا 4 ملايين درهم، هنغاريا 4 ملايين درهم

وجاءت أوقيانوسيا رابعاً، والتي تتمثل بأستراليا لوحدها بقيمة 560 مليون درهم تشكل 14% من إجمالي واردات الحبوب التي استوردتها الإمارات في 2021، ثم أمريكا الشمالية بقيمة 360 مليون درهم تمثل 9% وهي كالتالي: كندا 230 مليون درهم (6%)، الولايات المتحدة الأمريكية 130 مليون درهم (3%)، وأخيراً القارة السمراء بحصة 1% وبقيمة 40 مليون درهم جاءت كلها من دولة جنوب إفريقيا



القمح

أما على صعيد مادة القمح؛ فقد استوردت الإمارات ما قيمته 1.3 مليار درهم في 2021، واستأثرت السوق الهندية على الحصة الأكبر من إجمالي واردات الإمارات بقيمة لامست 380 مليون درهم تشكل 30% من الكلي، ثم روسيا بقيمة 280 مليون درهم تمثل 21.5%، كندا 210 ملايين درهم تمثل 16%، رومانيا 180 مليون درهم تمثل 14%، أستراليا 140 مليون درهم تمثل 10.7%، الولايات المتحدة الأمريكية 30 مليون درهم تمثل 2.3%، بلغاريا 20 مليون درهم تمثل 1.5%، صربيا ومعظم دول أوروبا باستثناء شرق القارة 10 ملايين درهم (0.7%)، باكستان 9 ملايين درهم، وأوكرانيا 5 ملايين درهم، وأخيراً الصين 3 ملايين درهم

وتؤكد البيانات والنسب؛ أن السوق المحلي في دولة الإمارات، يمتاز بتعدد مصادر وارداته بين مختلف القارات والدول؛ بحيث يكفي المخزون الاستراتيجي للسلع الرئيسية وعلى رأسها الحبوب والقمح لأشهر عديدة تتفاوت بين 3 - 6 أشهر

قال عبدالله آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد إن دولة الإمارات العربية المتحدة بدأت بحصد ثمار اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الهند، وذلك باستثناء السوق المحلي من القيود التصديرية التي فرضتها الهند مؤخراً على مختلف السلع وعلى رأسها الحبوب والقمح

وأضاف آل صالح خلال إحاطة إعلامية عقدت مؤخراً في مقر الوزارة بدبي: تلقينا تطمينات من جهة الحكومة الهندية بضرورة وأهمية انسيابية تصدير سلعها المتعددة وأهمها القمح والحبوب المختلفة تجاه دولة الإمارات في ظل الظروف التي يشهدها العالم أخيراً؛ حيث لجأت العديد من البلدان إلى فرض قيود تصديرية على مختلف سلعها وعلى رأسها القمح والحبوب تماشياً مع الحفاظ على مخزوناتنا الاستراتيجية واستهلاكها المحلي في كل دولة

وأشار آل صالح إلى أن اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع الهند كانت ميسرة جداً وداعمة من ناحية انسيابية تدفق السلع بين البلدين خلال وقت الأزمات. موضحاً أن الهند تأتي في المركز الأول كأكبر سوق مصدر للقمح تجاه الإمارات خلال الأعوام القليلة الماضية وخاصة في آخر 4 سنوات، وشهدنا ارتفاعاً متزايداً في تدفق سلع الحبوب والقمح من منشأ هندي، في حين؛ لجأنا إلى تخفيض استيراد الحبوب والقمح من منشأ روسي، نتيجة زيادة كميات الإنتاج في الهند وكذلك اللجوء لخيارات أكثر تفضيلاً من ناحية السعر وجودة السلع، وكذلك كلف الشحن والتصدير والجدوى الاقتصادية، وهذا ما تمتاز به السوق الهندية بحكم قربها جغرافياً من المنطقة والإمارات على وجه التحديد

الاقتصاد»: نراقب الاستهلاك لضمان وفرة المخزون الاستراتيجي»



عبدالله آل صالح

وتابع آل صالح: استوردت الإمارات من الهند قرابة 120 ألف طن خلال العام الماضي 2021 - (بحسب بيانات تجارة الإمارات الخارجية؛ استوردت الإمارات ما قيمته 380 مليون درهم من القمح الهندي تمثل 30% من إجمالي وارداتها الخارجية) - مشيراً إلى أن الدولة أيضاً تستورد القمح من مصادر متعددة ومتنوعة أهمها رومانيا، استراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك روسيا وأوكرانيا

وعن ضمان المخزون الاستراتيجي للسلع المختلفة للدولة، قال آل صالح: إن المخزون مطمئن وكافي، وهو يكفي لمدة تتراوح بين 3 - 6 أشهر بحسب السلعة ذاتها، ومادة القمح تكفي لمدة 3 أشهر على اعتبارها استراتيجية، ونحن نراقب مستويات الاستهلاك المحلي من مختلف السلع والمنتجات بشكل يومي ومنتظم، وذلك لضمان سلاسل التوريد والشحن من دول المنشأ إلى السوق الإماراتية، وفي هذا السياق؛ يهمننا في المقام الأول؛ العمل على ضمان توافر السلع الأساسية ومدى جودتها على الرغم من ارتفاع أسعارها مؤخراً لظروف تتحكم بها الأسواق الخارجية التصديرية وكلف الشحن البحري



الصورة





"حقوق النشر محفوظة لصحيفة الخليج. © 2024."